الفصل الثاني

واقع النظم التربويّة في البلدان العربيّة

تمهيد:

يعتقد بعض المفكرين العرب، أن كثيراً من المشكلات التي يعاني منها وطننا العربي اليوم، إنما تعود في الأغلب إلى قصر النظرة المستقبلية في الماضي أو لأننا لم نتعامل بجدية مع تلك الإنذارات، التي حاولت أن تنبهنا إلى ما نوشك أن نقع فيه من مثل: الانفجار السكاني، تلوث البيئة، نفاد الموارد، مشكلات الأمن الغذائي والمائي، أزمة التعليم، البطالة المقنعة، التبعية الاقتصادية، الاجتياح الثقافي والقيمي... إلى غير ذلك.

وإذا أردنا أن نعيش مستقبلاً نكتبه نحن ولا يُكتب لنا، نصنعه نحن ولا يُصنع لنا، مع بداية الألفية الثالثة، حيث أضحت كثير من المفاهيم والقيم والمبادئ في حالة تغير مستمر، أخذت تتبلور وفق رؤى جديدة ومعطيات جديدة ونظريات عالمية جديدة أيضاً، لا بد من أن نأخذ بالحسبان معطيات الواقع العربي، بمكوناته السياسية والاقتصادية والتربوية..، ومحاولة ترجمة أهدافنا إلى واقع إجرائي مبني على أسس علمية ومنهجية صحيحة، والأقدر على تلك النظم التربوية.

تعريف النظام التربوي:

تعكس النظم التربوية، طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الدول المختلفة، وبالتالي فهي مكوّن رئيس من مكونات هذه النظم. ويُعرّف النظام التربوي، بأنه الآلية التي يتم من خلالها إدارة العمليات

التربوية والتعليمية في مؤسسات المجتمع المختلفة، وفقاً لرؤية فلسفية سياسية اجتماعية عقائدية معينة، يؤمن بها المجتمع ويتبناها في حياته العامة.

ثمة عوامل عديدة ومتنوعة تسهم في تشكيل النظم التربوية Educational systems، وتختلف هذه العوامل من حيث التأثير من مجتمع إلى آخر، نظراً لطبيعة كل مجتمع وآليات تطوره، عبر مراحل مختلفة من الزمن، ونظراً أيضا لتركيبته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية. ويرجع اختلاف النظم التربوية المعاصرة إلى اختلاف هذه الظروف. ولذلك يمكن القول: بأنه لا يوجد إطار موحد لنمو وتطور النظم التربوية. فبعضها جاء نتيجة التطور البطيء عبر الزمن والأجيال الطويلة، وبعضها الآخر جاء نتيجة لتطور التغيرات الجذرية، وبعضها جاء وليد الرغبة في الإسراع بعملية التغيير أو التحول الاجتماعي الجذري، وبعضها جاء مفروضاً من قوى خارجية متحكمة، نتيجة وقوع البلاد تحت السيطرة الاستعمارية أو انهزامها في الحرب. كما أن هناك أيضاً القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية السكانية بأبعادها المختلفة، التي تؤثر تأثيراً مباشراً في حركة النظم التعليمية وتطورها بصفة مستمرة (مرسي، ١٩٩٤، ص ٨٨).

يتألف النظام التربوي، في مختلف بلدان العالم، من جميع مقومات العملية التربوية – التعليمية، بدءاً من الفلسفة العامة للدولة والمجتمع وانتهاء بغرفة الصف، مروراً بالسياسة التربوية والأهداف التربوية والإدارة التربوية وعملية إعداد المدرسين والامتحانات والمناهج وطرائق التدريس وسواها.

وغالباً ما يُوصف النظام التربوي من خلال طبيعة الإدارة التربوية فيه، فيما إذا كانت مركزية أم لامركزية، ومن هذا المنطلق، نستطيع القول: إن طبيعة الإدارة التربوية في كل البلدان العربية، هي نظم تربوية مركزية، بل وشديدة

المركزية، نظراً لسيطرة الدولة على جميع مقومات العملية التربوية- التعليمية، من إنفاق وإدارة وإشراف ومناهج ورسم سياسات وبناء أهداف واستراتيجيات تعليمية واحتكار منح الشهادات العلمية وإعداد مدرسين... الخ.

وفي هذا الباب سنحاول تعرف واقع النظم التربوية العربية، ومعطياتها الكمية والكيفية.

إن الحديث عن النظم التربوية - التعليمية العربية، يُعد بمثابة انعكاس حقيقي عن واقع التربية العربية، بمكوناتها المختلفة، والتي سنحاول استعراضها في الصفحات التالية:

دعونا أولاً نتحدث عن المراحل التربوية في البلدان العربية:

المراحل التربوية في البلدان العربية:

يُقصد بالسلم التعليمي- Educational ladder، توزيع عدد سنوات الدراسة في النظام التربوي على مراحل تعليمية مختلفة، ويعبر عنه أحياناً بالمراحل التربوية، التي تشتمل في البلدان العربية على:

أولاً: التربية ما قبل المدرسية:

تقسم هذه المرحلة إلى قسمين رئيسين في معظم البلدان العربية هما:

أ- مرحلة الحضانة: تبدأ عادة في الشهور الأولى لحياة الطفل، وتستمر إلى سن الثالثة أو الرابعة من العمر تقريباً.

ب- مرحلة رياض الأطفال:

أخذت مرحلة رياض الأطفال- Kindergarten تحتل مكانة مرموقة، ضمن الأولويات التربوية، لدى مختلف البلدان العربية، إيماناً منها بدور هذه المرحلة في عملية صقل مواهب الأطفال وإعدادهم إعداداً تربوياً، جسمياً وعقلياً

وفكرياً ونفسياً، للمرحلة الابتدائية أولاً وللمراحل التعليمية الأخرى ثانياً.

ومن الطبيعي أن يأتي الاهتمام بهذه المرحلة، مرهوناً بجملة من العوامل السكانية- الديموغرافية والاقتصادية والثقافية، التي يحددها الإطار العام للمجتمعات العربية المعاصرة.

تختلف مدة هذه المرحلة من بلد عربي إلى آخر، فهي ثلاث سنوات، في عمر الثالثة في كل من (البحرين- لبنان- اليمن- تونس- سورية)، وفي عمر الأربع سنوات في باقي الدول العربية الأخرى.

وفي كل الدول العربية لا تعد هذه المرحلة إلزامية، ولا تدخل ضمن السلم التعليمي.

شهدت هذه المرحلة تطوراً كبيراً في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من ذلك، فهي ما تزال تواجه الكثير من المشكلات، وبخاصة تلك التي تتعلق بالبنى والتجهيزات، والإمكانيات المادية والبشرية المدربة أو البرامج التربوية أو الوسائل والطرائق...

وحالياً لا تضم رياض الأطفال إلا نسبة قليلة جداً من أطفال الفئة العمرية الموازية لهذه المرحلة، على الرغم من أن هذه النسب تختلف من بلد عربي إلى آخر لأسباب اقتصادية اجتماعية معينة.

وعلى الرغم من التطور النسبي في أعداد رياض الأطفال في الدول العربية، خلال السنوات الماضية، إلا أن غالبية أطفال الفئة العمرية (٣ - ٥ سنوات) موجودة خارج رياض الأطفال، ولا تستوعب رياض الأطفال حالياً في بعض البلدان العربية، إلا نسباً قليلة ومتفاوتة، فهي نحو ١٠٪ في سورية، و ٣٤% في البحرين، و ١٢% في مصر، ونحو ٩٠% في لبنان، و ٢٩% في الأردن، و ٧٢% في الكويت، و ٥% في السعودية، و ٥٣% في

الإمارات، و ٢٧% في فلسطين عام ٢٠٠٢ (المجموعة الإحصائية ٢٠٠٥، ص ص ٣٥- ٣٦).

تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب متغيرة ومتبدلة من عام إلى آخر، وتفتقر إلى الموضوعية، لكنها هنا تُعد بمثابة مؤشر عن واقع رياض الأطفال الكمي في البلدان العربية، مع بداية القرن الحادي والعشرين.

تخضع هذه المرحلة في معظم الدول العربية لإشراف وزارة التربية والسلطات المحلية في بعض الأحيان، وأن غالبية دور الرياض تدار من قبل الجهات الخاصة والأهلية، في معظم البلدان العربية، وأن نسبة القطاعات الحكومية منها، لا تتجاوز ٣٠% في أحسن الحالات.

ثانياً: مرحلة التعليم الأساسي:

عادة ما تقسم هذه المرحلة إلى قسمين أو مرحلتين أو حلقتين، وذلك بحسب البلد، وتتداخل أيضاً مع التعليم الابتدائي والإلزامي.

أ- مرحلة التعليم الابتدائي:

تعود جذور الاهتمام بالتعليم الابتدائي الإلزامي في البلاد العربية إلى بداية القرن العشرين. حيث نصت التشريعات القانونية العربية على ضرورة إيلاء هذا النوع من التعليم الأهمية البالغة، من هذا المنطلق سعت معظم أقطار الوطن العربي، في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، إلى إيجاد سياسات تربوية وتعليمية، تنسجم مع الواقع الجديد الذي آلت إليه، عشية استقلالها السياسي. بعد قرون طويلة من الاحتلال الأجنبي، حرمت فيه الجماهير العربية فرص التعليم. فعمدت، وبأشكال متفاوتة، إلى تحقيق " ديمقراطية التعليم " وبخاصة ما تنطوي عليه من إتاحة الفرص للمستحقين له، من الصغار والكبار على حد سواء.

فقد كان الاعتقاد ومنذ البداية، أن الاستقلال السياسي، لا بد له من أن يعتمد إلى مقومات أساسية تدعمه وتعزز مكانته، من أهمها نشر التعليم وتوسيع قاعدته الشعبية العريضة، وهذا لابد له من أن يستند إلى حركة تربوية تعليمية واسعة، تتدرج من القاعدة، في التعليم الابتدائي إلى القمة، في التعليم العالي. فكان لا بد والحال كهذه، من افتتاح العديد من المؤسسات التربوية التعليمية في مختلف المناطق وبخاصة في الأرياف والبوادي، بغية تحقيق تنمية تربوية تعليمية شاملة، تكون بمثابة القاعدة الصلبة للتنمية الاقتصادية والثقافية، التي أخذت معظم البلدان العربية تخطط لها. محاولة بذلك إيجاد هيكلية جديدة لنظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسواها، وفق إطار حديث يتناسب وتطلعات الجماهير العربية إلى التقدم والرقي والازدهار، محاولة بذلك تخطي العقبات والصعاب والمشكلات المختلفة، التي ورثتها عن الاحتلال الأجنبي، لتخلق لجماهيرها ظروفاً أكثر انسجاماً مع متطلبات الحاضر والمستقبل.

تجدر الإشارة، إلى أن التعليم الابتدائي– Elementary education في تلك الفترة كان يطلق عليه اسم " التعليم الأولي ".

ويقصد أحياناً بالتعليم الابتدائي: ذلك النوع من التعليم الذي يقدم للأطفال في سن معينة، وهو غالباً ما يمتد بين (٤–٦) سنوات. وذلك باختلاف الدول العربية.

وفي أحيان أخرى يطلق مفهوم " التعليم الابتدائي والأساسي والأولي " على رحلة واحدة من مراحل التعليم، تمتد في معظم البلاد العربية من سن ست نوات إلى سن اثنتي عشرة سنة من العمر.

شهد عقد الخمسينيات، تطوراً ملحوظاً في مجال تكثيف الجهود العربية بغية صول إلى تفعيل دور التعليم الابتدائي، والعمل على نشر وتحقيق مبدأ

الإلزامية، وتبادل الخبرات والتجارب العربية في هذا المضمار، والسعي المشترك لإيجاد قنوات اتصال بين المؤسسات التربوية العربية تهدف إلى توحيد الجهود المبذولة لتطوير التعليم في البلاد العربية، والعمل الجاد المشترك لتجاوز الصعاب والمشكلات التي يتعرض لها التعليم بجميع مراحله وبخاصة منه التعليم الابتدائي.

كما نصت التشريعات التربوية العربية، على أن تكون جميع مناهج التعليم موحدة في المدارس الابتدائية. وعلى المدارس الخاصة أن تتبع المناهج الرسمية في موضوعات اللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافية. كما اقتصر منح الشهادات العامة على الدولة.

تزايدت أعداد الأطفال المنتسبين إلى التعليم الابتدائي بشكل كبير في فترة الستينيات. نتيجة التوسع الكبير في نشر التعليم وتعميمه، والذي بدا في فترة الخمسينيات، حيث تضاعف عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية خلال هذه الفترة.

أما في عقد السبعينيات، فقد بلغ تطور عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية حداً كبيراً، قياساً إلى العقود الماضية.

غير أن هذا التطور بطيء جداً ولا يلبي حاجات التنمية العربية الشاملة ولا ينسجم مع القوانين والتشريعات الناظمة له. إذ تشير إحصاءات تلك الفترة إلى نحو ٢٥% من أطفال الأمة العربية في سن (٦ - ١١) سنة هم خارج أسوار المدرسة الابتدائية.

واستمرت الحال في عقد الثمانينات حيث حصل تطور كبير في أعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي الإلزامي في مختلف أقطار الوطن العربي، قياساً إلى العقود السابقة.

جدول رقم (٩) يبين نسبة التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي حسب الفئة العمرية (الالتحاق الصافي) الموازنة للتعليم الابتدائي عام ١٩٩٠ في بعض الدول العربية

الدولة	ذكور	إناث	الدولة	ذكور	إناث
سورية	١٠٠	٩٣	مصر	.....	....
الأردن	٨٨	٨٨	السودان	٢٣	١٧
السعودية	٦٤	٤٨	الصومال	١٤	٨
العراق	٩٠	٧٨	تونس	٩٩	٩٠
عمان	٨٩	٨١	الجزائر	٩٧	٨١
الإمارات	١٠٠	١٠٠	المغرب	٦٥	٤٦

• المصدر: (وضع الأطفال في العالم – ١٩٩٣).

إن قراءتنا للجدولين السابقين تقودنا إلى استخلاص نتيجتين هما في غاية الأهمية، وتعبران عن واقع التعليم الابتدائي الإلزامي في جميع الدول العربية في تلك الفترة، التي تعد تأسيسية للمرحلة الحالية.

أولهما: أن التعليم الإلزامي لم يطبق بشكل كامل في معظم أقطار الوطن العربي.

ثانيهما: مقدار الهدر الناتج عن الرسوب أو التسرب من مرحلة التعليم الإلزامي.

ويمكننا أن نضيف هنا نتيجة ثالثة عامة تعبر عن مجريات تطور التعليم الابتدائي الإلزامي في معظم أقطار الوطن العربي، حتى بداية عقد التسعينات مفادها:

أن هذا التطور الملحوظ في نسب استيعاب مرحلة التعليم الابتدائي لنسب

عالية من الأطفال، تتوازن فيها نسبة الذكور إلى الإناث، لا يعبر بشكل حقيقي عن مقدار التطور الكمي للتعليم الابتدائي لأن هذا التطور الكمي انعكس بشكل سلبي على التطور الكيفي. وهذا يبدو واضحاً من خلال قراءتنا للجدول السابق، فهناك نحو ٢٣ % من أطفال المرحلة الابتدائية يتسربون منها قبل حصولهم على وثيقة إتمام التعليم الابتدائي أو يعيدون صفهم أكثر من مرة مما يعكس طبيعة الكفايات الداخلية للنظم التربوية العربية، وعدم مقدرتها عل تفعيل العملية التربوية بشكل إيجابي داخل جدران المدرسة الابتدائية وربطها بمتطلبات التلاميذ الجسدية والنفسية والاجتماعية والتربوية.. وسواها، وبين متطلبات الحياة العامة من جهة ثانية.

فما هو الواقع الراهن للتعليم الابتدائي الإلزامي في البلدان العربية ؟.

تشير العديد من الإحصائيات والدراسات التربوية إلى أن واقع التعليم الابتدائي الحالي في البلدان العربية، يعاني الكثير من المشكلات والصعاب المختلفة، مما يحول دون تطبيق التعليم الإلزامي، بشكل كامل، في هذه المرحلة.

فمن بين أهم هذه المشكلات: الطلب المتزايد على التعليم الابتدائي الذي تواجهه معظم أقطار الوطن العربي، وعجز الحكومات العربية عن تلبيته بالمستوى المطلوب واللائق، وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن الزيادة السكانية الكبيرة في عدد المواليد، والذي يربو حالياً على ثمانية ملايين طفل سنوياً.

غير أن من اللافت للانتباه أن العديد من الدول العربية استطاعت خلال السنوات الماضية، أن تحقق تطوراً كبيراً في نسب التسجيل لديها في التعليم الابتدائي، وخاصة بالنسبة إلى نسب تسجيل الإناث.

والجدول التالي يوضح هذه المعطيات:

جدول رقم (١٠) يوضح نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي
في بعض الدول العربية (الالتحاق الصافي)، عام ٢٠٠٢

الدولة	ذكور	إناث	الدولة	ذكور	إناث
سوريا	٩٩	٩٤	اليمن	٨٤	٤٩
الأردن	٩٣	٩٤	مصر	٩٥	٩٠
لبنان	٧٤	٧٤	السودان	٥١	٤٢
السعودية	٦٠	٥٦	الصومال	١٣	٧
العراق	١٠٠	٨٦	تونس	١٠٠	٩٩
عمان	٦٥	٦٥	الجزائر	١٠٠	٩٧
الإمارات	٨٦	٨٧	المغرب	٨٢	٧٤
البحرين	٩٥	٩٧	ليبيا	٩٧	٩٦
الكويت	٦٨	٦٥	قطر	٩٥	٩٦

* – المصدر: (وضع الأطفال في العالم، ٢٠٠٤).

من الواضح أن هذه النسب تختلف من بلد عربي إلى آخر، لأسباب سياسية اقتصادية ثقافية اجتماعية بالدرجة الأولى، إلا أنها تبقى بمثابة مؤشر حقيقي عن تطور التعليم الابتدائي فيها، مع بداية الألفية الثالثة.

ب– التعليم الابتدائي والتعليم الأساسي:

*– مفهوم التعليم الأساسي:

يختلف مفهوم التعليم الأساسي – Basic education في مداه ومحتواه، باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في كل قطر من الأقطار العربية، وبمدى ما يتوافر له من تطور وإمكانات.

وفي هذا الإطار يبرز مفهومان رئيسان لهذا التعليم عند ترتيب الأسبقيات في مجاله:

الأول: له صفة تربوية، والمقصود به توفير تعليم مناسب لجميع المواطنين وهو يعني المستوى الأول من نظام التربية المدرسية، يمثل قاعدته وقد يطول مداه في بعض البلاد فيتجاوز ما يسمى التعليم الابتدائي، ليشمل إلى جانبه ما يسمى المرحلة الإعدادية أو المتوسطة، بل أحياناً يمتد إلى أبعد من ذلك ليشمل بعض سنوات المدرسة الثانوية أو كلها.

والثاني: له صفة اجتماعية، المقصود به توفير حد أدنى من الفرص التعليمية لأعداد كبيرة من الصغار والكبار، لم يحظوا بحقهم من التعليم أو تسربوا منه بحكم القهر الاجتماعي وضعف المستوى الاقتصادي أو الظروف السياسية المضطربة. وهذا الحد قد يقتصر على الجزء الأول من المرحلة الابتدائية. بحيث لا يقل عن الأربع سنوات الأولى منها، وهو في هذا محدد بقدرة الدولة على الإنفاق وفي الوقت نفسه بضرورة التزامها بتوفير الحق الأصيل في التعليم للمجتمع.

عدا عن كون المرحلة الابتدائية، تشكل الإطار العام للتعليم الأساسي، إلا أنه يختلف عن المفهوم التقليدي لهذه المرحلة من ثلاثة أوجه:

آ- أن أهدافه ومحتواه تتحدد وظيفياً في ضوء الحد الأدنى من الحاجات التعليمية لفئات معينة، وليس عدها في السلم التعليمي.

ب- إن الفئات أو المجموعات المقصودة من هذا التعليم ليست هي بالضرورة الأطفال الذين في سن الدراسة، فقد تتفاوت هذه الفئات من حيث السن (فتشمل الأطفال والشباب والكبار) والخصائص الاجتماعية والاقتصادية (فتشمل الجماعات الحضرية والريفية، والإناث والذكور والمشتركين والعاملين في برامج تنموية معينة).

ج- يأخذ نظام إيصال التعليم الأساسي صوراً مختلفة من مثل: (إعادة

تنظيم المدارس الابتدائية وبرامج التربية اللامدرسية أو تشكيلات مختلفة من الجمع بين هذا وذاك) مع ملاءمتها لحاجات مختلف الفئات وقلة الموارد والإمكانات.

يكون التعليم الأساسي المتكامل القاعدة المشتركة لتربية كل المواطنين وذلك بتزويدهم، على الأقل، بالحد الأدنى الضروري من القيم والاتجاهات والمعارف والمهارات التي تجعلهم أعضاء منتجين مفيدين لأنفسهم وأسرهم وللآخرين. ويركز التعليم الأساسي على توعية الأفراد والجماعات بمساعدتهم على فهم مشكلاتهم الشخصية والأسرية ومشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم. ويفيد من أنشطة هذا التعليم فئات عديدة خاصة منهم من لا تسمح لهم ظروفهم باستكمال دراساتهم في مراحل أعلى، أو من حرموا من فرص التعليم أصلاً.

وأهم ركن من أركان هذا التعليم توفير الحد الأدنى لحاجات التعليم كونه شرطاً أساسياً لمشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذه الحاجات تشمل التعليم الوظيفي للقراءة والكتابة والحساب والمعرفة والمهارة اللازمة للإنتاج، وقواعد الصحة العامة والممارسات العملية لها والتخطيط الأسري ورعاية الطفولة وأساليب التغذية السليمة، والمهارات المطلوبة لممارسة حقوق المواطنة وواجباتها. ويمكن تحديدها إجرائياً بأنها المجموعة الأساسية للتعليم، التي ينبغي للجميع الحصول عليها. وقد تختلف هذه المجموعة في مكوناتها وفي أوزان عناصرها باختلاف البيئات وحاجات الأفراد، ولكنها تكون في مجموعها المستوى الذي لا ينبغي الهبوط دونه في تكوين المواطن، صغيراً كان أم كبيراً.

ومن الطبيعي أن يختلف مفهوم التعليم الأساسي عن التعليم النظامي- Formal education أو عن التعليم غير النظامي - Informal education

بما يقدمه من أسس تعليمية وتثقيفية لجميع المواطنين، وفق شروط محددة لا تتناسب وطبيعة التعليم النظامي، الذي يقدم في مراحل التعليم المختلفة، وخاصة المرحلة الابتدائية منه، وفق شروط موضوعية وتربوية تتناسب وطبيعة تلاميذ هذه المرحلة، من النواحي (العمرية المتجانسة، والقدرات العقلية والمعرفة المتوازنة والاهتمامات والرغبات المشتركة فيما بينهم...)، عدا عن كون كل مرحلة من مراحل التعليم النظامي لها أهدافها ومساراتها الخاصة، ومناهجها المبنية وفق إستراتيجية معينة وطبيعة الأهداف (إسماعيل، ١٩٨٨).

والسؤال الصعب الذي من الممكن أن يتبادر إلى الذهن، هل يعد التعليم الأساسي بديلاً عن التعليم الابتدائي بشكله الراهن أم موازياً له؟ والإجابة برأينا: أنه يجب أن يشمل التعليم الأساسي المرحلتين الابتدائية والإعدادية (المتوسطة) وفق نظام التعليم المتبع في معظم أقطار الوطن العربي، وأن يكون إلزامياً لجميع الأطفال الذين هم في سن التعليم الأساسي (٦- ١٥) سنة.

وهذه الحال تحقق:

١- تطبيق ديمقراطية التعليم.

٢- تقديم تعليم يتناسب وطبيعة المتغيرات الحياتية للعصر الحديث سواء أكان هذا في مجال العلوم ووسائل الاتصال أم المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و سواها.

٣- ضمان استمرار الناشئين في استثمار فرص تعليمية إلى أقصى حد ممكن.

٤- الإسهام إيجابياً في سد منابع الأمية.

٥- تنمية اقتصادية اجتماعية متوازنة.

٦- الكفاية الداخلية للنظم التربوية التعليمية.

٧- الاقتصاد في النفقات التربوية التعليمية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

٨- الانسجام والتجانس ضمن مكونات العملية التربوية التعليمية.

ج- **التعليم الابتدائي والتعليم الإلزامي:**

يقصد بالتعليم الإلزامي - Compulsory education: ذلك النوع من التعليم الذي يقدم للناشئة في سن معينة يحددها القانون، وإلزام الأهل وأولياء الأمور بإرسال أبنائهم إلى المدرسة ومعاقبتهم في حال الامتناع عن ذلك.

وقد نصت معظم التشريعات العربية على جعل هذه المرحلة من التعليم مجانية. وهناك بعض الدول العربية تقدم مساعدات مادية لأطفال الأسر التي تعجز عن تلبية متطلبات أبنائهم التعليمية.

وتختلف مدة التعليم الإلزامي بين قطر عربي و آخر. وهي في الغالب تتراوح بين (٦ و ٩) سنوات، في معظم أقطار الوطن العربي... وتعد في أغلب الدول جزءاً من مرحلة التعليم الأساسي.

ويعبر التعليم الإلزامي، عن تطلعات تربوية تعليمية سعت معظم أقطار الوطن العربي إلى تحقيقها منذ نصف قرن وأكثر. ولكن للأسف على الرغم من كل هذه المحاولات والتشريعات القانونية التي صدرت لم تستطع معظم أقطار الوطن العربي أن تصل إلى تطبيقه بشكل كامل، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة وعديدة. في الوقت الذي حاولت معظم دول العالم المتقدم أن تمد التعليم الإلزامي إلى نهاية المرحلة الثانوية، كما هي الحال في ألمانيا، حيث يتم تطبيق التعليم الإلزامي من سن السادسة وحتى الثامنة عشرة أي لمدة ١٢ عاماً، كذلك هي الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان وسواها من الدول المتطورة.

تمّ اتخاذ جملة من التدابير لتطبيق التعليم الإلزامي في معظم الدول العربية ومحاولة تطويره وفق معايير تربوية حديثة، تتناسب وطبيعة المستجدات التي أخذت تفرض نفسها بقوة على الساحة العربية.

والخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك، تجسدت في جعل التعليم الإلزامي مطابقاً للتعليم الأساسي، أي مده إلى نهاية المرحلة الإعدادية، وتوفير جميع المستلزمات المادية والبشرية المناسبة له.

هذا وقد استطاعت معظم البلدان العربية، تطبيق التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية، في الوقت الراهن. وذلك من خلال نسب الاستيعاب الكبيرة للأطفال من الفئة العمرية الموازية للتعليم الابتدائي، كما رأينا سابقاً.

ثالثاً: المرحلة الثانوية:

تُعد مرحلة التعليم الثانوي المرحلة الثانية في النظام التربوي في معظم البلدان العربية. مدة الدراسة في الغالب ثلاث سنوات في عمر / ١٥ - ١٧ / سنة. أما في تونس والكويت فمدة الدراسة الثانوية تبلغ أربع سنوات.

يتشعب التعليم الثانوي، بشكل عام، إلى فرعين (علمي وأدبي). وتعد السنة الأولى جذعاً مشتركاً فيه. وقد وجدت بعض الأقطار العربية مبدأ تنويع فروعه إلى أكثر من فرعين كالرياضيات والعلوم الطبيعية والعلوم الإسلامية والآداب... ويتشعب التعليم الثانوي المهني والفني إلى فروع صناعية وتجارية وزراعية وصحية ونسوية (مهن منزلية) وفندقة وسياحة... ويختلف عدد الفروع من قطر إلى آخر. تُمنح في نهاية هذه المرحلة، شهادة نهاية المرحلة الثانوية، بعد امتحان عام مركزي، تسمى في بعض الأقطار العربية " البكالوريا " تؤدي إلى التعليم العالي.

ويتميز التعليم الثانوي في البلدان العربية منذ نشأته وخلال مراحل تطوره

تمّ اتخاذ جملة من التدابير لتطبيق التعليم الإلزامي في معظم الدول العربية ومحاولة تطويره وفق معايير تربوية حديثة، تتناسب وطبيعة المستجدات التي أخذت تفرض نفسها بقوة على الساحة العربية.

والخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك، تجسدت في جعل التعليم الإلزامي مطابقاً للتعليم الأساسي، أي مده إلى نهاية المرحلة الإعدادية، وتوفير جميع المستلزمات المادية والبشرية المناسبة له.

هذا وقد استطاعت معظم البلدان العربية، تطبيق التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية، في الوقت الراهن. وذلك من خلال نسب الاستيعاب الكبيرة للأطفال من الفئة العمرية الموازية للتعليم الابتدائي، كما رأينا سابقاً.

ثالثاً: المرحلة الثانوية:

تُعد مرحلة التعليم الثانوي المرحلة الثانية في النظام التربوي في معظم البلدان العربية. مدة الدراسة في الغالب ثلاث سنوات في عمر / ١٥ - ١٧ / سنة. أما في تونس والكويت فمدة الدراسة الثانوية تبلغ أربع سنوات.

يتشعب التعليم الثانوي، بشكل عام، إلى فرعين (علمي وأدبي). وتعد السنة الأولى جذعاً مشتركاً فيه. وقد وجدت بعض الأقطار العربية مبدأ تنويع فروعه إلى أكثر من فرعين كالرياضيات والعلوم الطبيعية والعلوم الإسلامية والآداب... ويتشعب التعليم الثانوي المهني والفني إلى فروع صناعية وتجارية وزراعية وصحية ونسوية (مهن منزلية) وفندقة وسياحة... ويختلف عدد الفروع من قطر إلى آخر. تُمنح في نهاية هذه المرحلة، شهادة نهاية المرحلة الثانوية، بعد امتحان عام مركزي، تسمى في بعض الأقطار العربية " البكالوريا " تؤدي إلى التعليم العالي.

ويتميز التعليم الثانوي في البلدان العربية منذ نشأته وخلال مراحل تطوره

اللاحقة، بغلبة الجوانب الأكاديمية في مناهجه، والتي توجه الطلبة نحو التعليم الجامعي. وكان ذلك من بين الأسباب التي أدت إلى عزوف التلاميذ وقلة رغبتهم في الالتحاق بالتعليم الثانوي والمهني والفني لندرة مجالات مخرجاته وفرص العمل فيه.

لقد تطور التعليم الثانوي كثيراً، في الآونة الأخيرة في جميع البلاد العربية وذلك من خلال نسبة عدد الملتحقين به من الطلبة. حيث سجل التعليم الثانوي العام، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٤ معدلاً سنوياً متوسطاً لنمو مقدار "١٧,٨% "، وصل في التسعينيات إلى نحو ٤٥ %، من الفئة العمرية الموازية للتعليم الثانوي (١٦ - ١٨) سنة.

أما مع بداية الألفية الثالثة، فإن هذه النسب قد تغيرت كثيراً، والجدول التالي يبين لنا مقدار هذا التغير من خلال نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية من الفئة العمرية الموازية للتعليم الثانوي (١٦- ١٨) سنة، عام ٢٠٠٢ في بعض الأقطار العربية، ونسبة الذكور ونسبة الإناث.

جدول رقم (١١) يبين صافي نسبة التحاق الطلبة بالتعليم الثانوي في بعض الأقطار العربية عام ٢٠٠٢

الدولة	النسبة العامة	% الإناث	الدولة	النسبة العامة	% الإناث
الأردن	٨٠	٨١	السعودية	٥٣	٥١
الإمارات	٧٢	٧٤	سورية	٣٩	٣٧
البحرين	٨١	٨٦	المغرب	٣١	٢٨
تونس	٦٨	٦٩	اليمن	٣٥	٢١
مصر	٨١	٧٩	الجزائر	٦٢	٦٤
عمان	٦٨	٦٨	قطر	٧٨	٨٠

* - تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤.

على الرغم من أن هذه النسب متغيرة، لكنها تعكس واقع التعليم الثانوي في البلدان العربية، وتشير بوضوح إلى ضعف الكفاية الداخلية للنظم التربوية العربية، فهي تتراوح مابين ٨٠% إلى ٢٠ %، كما هو مبين في الجدول السابق. ومن اللافت للانتباه أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور في الكثير من الدول العربية، مما يشير إلى معطيات اقتصادية اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى.

التعليم المتوسط:

تختلف تسمية التعليم الذي يلي مباشرة المرحلة الابتدائية في سلم التعليم بين قطر عربي وآخر. فيسمى في بعض الأقطار العربية التعليم الإعدادي، وفي بعضها الآخر التعليم المتوسط. وفي دول عربية أخرى يسمى تعليم الحلقة الأولى أو المستوى الأول من التعليم الثانوي.

وتأتي أهمية هذه المرحلة، في السلم التعليمي، كونها تشكل جسراً ما بين التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.

وتعد هذه المرحلة التي تضم الناشئة من عمر (١٣-١٥) سنة، مرحلة تعليمية منتهية بالنسبة إلى الغالبية من الطلبة، في العديد من البلدان العربية. ومرحلة موصلة إلى التعليم الثانوي، بالنسبة إلى القسم الآخر منهم.

أما بالنسبة إلى موقع التعليم المتوسط في السلم التعليمي، فإننا نجد ومنذ الستينيات، اتفاق معظم أقطار الوطن العربي على تبني سلم تعليمي موحد، تخصص فيه ست سنوات للتعليم الابتدائي وثلاث سنوات للتعليم الإعدادي، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي. وهذا ما جاء في اتفاق الوحدة الثقافية العربية عام ١٩٥٧.

ومنذ إقرار دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٦٤،

أصبحت معظم الأقطار العربية تتبنى سلماً تعليمياً شبه موحد.

وقد دعت " إستراتيجية تطوير التربية العربية " إلى إجراء بعض التغيير في السلم التعليمي، فاقترحت إدخال نظام التعليم الأساسي الذي حاولت الدول العربية تطبيقه، وفقاً لظروفها.

صدر الكتاب السنوي للإحصاءات التربوية في الوطن العربي عام ١٩٨٥، حيث قدم صورة عن السلم التعليمي في كل قطر عربي وتفصيلاته. ومن قراءتنا للكتاب نتبين أن مدة التعليم الإعدادي ثلاث سنوات في الأقطار العربية جميعها، ما عدا الأردن الذي جعله أربع سنوات، ويطلق على مرحلة التعليم الإعدادي اسم المرحلة المتوسطة في السودان والعراق.

إضافة إلى ذلك، فقد ألغت الدول العربية التعليم المهني من المرحلة الإعدادية، ولجأت إلى تقديم تعليم صناعي وتدريب مهني أو حرفي في كل من الإمارات العربية وتونس والسودان ومصر والمغرب واليمن.

هناك محاولات جادة قامت بها بعض الدول العربية في الآونة الأخيرة بغية دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي " كما هي الحال في الأردن عشر سنوات، مصر ثماني سنوات. وتسع سنوات كما في الجزائر والمغرب وتونس وسورية...، والعمل على جعلها مرحلة إلزامية مجانية.

التعليم الثانوي المهني والفني:

يُعرف التعليم المهني- vocational Education على أنه تعليم يعد أفراداً مهرة لمجموعة من المهن أو الحرف أو الوظائف ويقدم عادة على مستوى المرحلة الثانوية، ويتضمن تدريباً عاماً وعملياً لتنمية المهارات المطلوبة من قبل

المهنة المختارة كما يقدم الدراسات النظرية المتعلقة بها مع التركيز على الجانب العملي.

وهذا المصطلح بديل لما كان يطلق عليه التعليم الثانوي الفني، أمّا مصطلح التعليم التقاني- Technical Education فيطلق عادة التعليم المصمم لإعداد المستوى الأوسط من العمالة- Technicians بعد التعليم الثانوي وهو موازٍ للسنوات الأولى من التعليم الجامعي (المعاهد المتوسطة أو العليا)، ويقوم عادة لمدة عامين أو ثلاثة، ويتضمن هذا التعليم جانباً عاماً ودراسات نظرية وعملية تقنية وتدريبات على المهارات ذات العلاقة ويمكن أن يطلق مصطلح التعليم التقاني أيضاً على التعليم الجامعي لإعداد المهندسين والتكنولوجيين.

أما مصطلح **التعليم التقاني والمهني**: فقد أصبح يقصد به الإشارة إلى العملية التعليمية عندما تتضمن بالإضافة إلى التعليم العام دراسة التكنولوجيات والعلوم المتعلقة بها والتعريف بالمهن في القطاعات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية وسواها.

وبذلك لم يصبح هذا المصطلح تسمية لنوع معين من هذا التعليم ولا لمستوى معين من مستوياته.

ولكن استخدام هذه المصطلحات وإن بدا اتجاهاً واضحاً نحو الالتزام بها في الكتابات العلمية وفي أعمال منظمات اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والاتحاد العربي للتعليم الفني إلا أن الاستخدام الميداني ما يزال يشيع فيه استخدام مصطلح التعليم الفني كدلالة على هذا النوع من التعليم.

تشير مجمل المعطيات إلى أن عملية ربط التعليم بشكل عام والتعليم المهني الفني بشكل خاص، بالتنمية الشاملة وباحتياجات سوق العمل تحديداً، تُعد من

العقبات الرئيسة التي تحول دون تحقيق أهدف وسياسات واستراتيجيات البلدان العربية في تطوير هذا النوع من التعليم.

إذ أن أحد أهم أسباب ضعف التعليم المهني والفني في معظم الأقطار العربية يعود إلى حالة الانفصام القائمة بين مؤسسات هذا التعليم وقطاعات سوق العمل الإنتاجية والخدمية، خاصة وأن نظم التعليم العربية والمناهج التعليمية، تركز على توجيه التلاميذ نحو التعليم الجامعي الأكاديمي. فضلاً عن ذلك فإن الواقع يشير إلى وجود تخلف في مرحلة نمو التعليم المهني والفني مقارنة مع مرحلة التطور التقاني في قطاعات سوق العمل، مما قاد إلى وجود حالة عدم التوافق أو الانسجام بين هذا التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة.

ومن خلال قراءة واقع التعليم الفني والمهني في معظم الدول العربية في العقود الأخير، تشير إلى فشل هذه التجربة، وخاصة في سورية ومصر ودول الخليج العربي.

إن عملية التنوع في التعليم الثانوي، مبدأ تحاول البلدان العربية السعي إلى تحقيقه في الآونة الأخيرة، وذلك ناتج عن التقدم التكنولوجي التقاني والعلمي على المستويات كافة. وبنتيجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها معظم أقطار الوطن العربي، فكان لا بدّ والحالة هذه، من إيجاد أنواع مختلفة من التعليم الثانوي التخصصي، ليلبي هذه المطالب المتنوعة، فعُمدَ في معظم البلدان العربية إلى إعادة صياغة هيكلية التعليم الثانوي بشقيه المتوسط (الإعدادي) والثانوي. محاولة بذلك إيجاد جذر مشترك موحد يدمج المرحلة الابتدائية مع المرحلة الإعدادية، وكما ذكرنا ذلك في ضوء حديثنا عن التعليم الأساسي على أن يكون هذا التعليم إلزامياً.